

## نحو إطار نظري لتدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

## Towards a theoretical framework for auditing Corporate social responsibility

د. تلخوخ سعيدة<sup>1</sup>Dr. TELKHOUKH Saida<sup>1</sup><sup>1</sup> جامعة امجد بوقرة بومرداس (الجزائر)، s.telkhoukh@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/06/22 تاريخ القبول: 2021/09/17 تاريخ النشر: 2022/01/01

## ملخص:

جاء هذا البحث لإبراز ماهية التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية، وتقديم إطار نظري لتطوير مفهوم تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

تم التوصل إلى أن تطبيق التدقيق الاجتماعي فعال على المسؤولية الاجتماعية، فهي تسمح بتحديد استراتيجية جديدة من خلال تحليل: الفرص والتهديدات، ونقاط القوة والضعف؛ وهو أساس التدقيق الاجتماعي؛ وبالتالي تدقيق المسؤولية الاجتماعية.

**كلمات مفتاحية:** التدقيق. الاجتماعي.، تدقيق. المسؤولية. الاجتماعية.

**Abstract:**

This research came to highlight the essence of social auditing and social responsibility, and provide a theoretical framework for developing the concept of corporate social responsibility auditing .

It was found that the application of social auditing is effective on social responsibility, as it allows the latter to define a new strategy through an analysis of: opportunities and threats, strengths and weaknesses; It is the basis of social auditing; Thus auditing social responsibility.

**Keywords:** social audit; social responsibility audit.

المؤلف المرسل: تلخوخ سعيدة، الإيميل: [s.telkhoukh@univ-boumerdes.dz](mailto:s.telkhoukh@univ-boumerdes.dz)

## 1. مقدمة :

أثرت التحولات العالمية الجديدة جذرياً على إدارة الأعمال في ظل الاهتمام المتزايد بالموارد البشرية ذلك أن قيمة هذه الأخيرة تمثل القيمة الحقيقية للمؤسسة؛ ومن جهة أخرى تأثر النشاط الاقتصادي بالعديد من المتغيرات الفكرية مما أسفر عن ظهور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وعزز قبولها في عالم الأعمال حيث أصبحت المسؤولية الاجتماعية تمثل تحدياً لإدارات المؤسسات كونها ترتبط بعلاقات ومتغيرات متعددة داخلية وخارجية، ومن ثم فإنها من غير الممكن أن تعالج بإجراءات عامة واجتهادات شخصية لمديري المؤسسات، مما أدى إلى ظهور التدقيق الاجتماعي، وبالتالي نشأة مسؤولية اجتماعية لمهنة التدقيق التي تسهم في خدمة المجتمع من خلال تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

### 1.1 الإشكالية:

ضمن هذا السياق، تندرج إشكالية هذه الورقة البحثية من خلال التساؤل التالي:  
فيما تكمن أهمية وارتباط التدقيق الاجتماعي بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وكيف يمكن تطوير تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؟

### 2.1 الأسئلة الفرعية:

يمكن تجزئة هذه الإشكالية الى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم التدقيق الاجتماعي؟
- ما ماهية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؟
- ما هو مفهوم تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؟

### 3.1 الفرضيات:

كإجابات أولية لهذه الأسئلة الفرعية، يمكن تقديم الفرضيات التالية:

- التدقيق الاجتماعي يعنى بتدقيق أداء الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية؛
- تتعلق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بتحمل المؤسسة الاقتصادية لتبعات نشاطها تجاه العاملين فيها؛
- تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يعنى بمراقبة مدى مراعاة المؤسسة الاقتصادية للبيئة التي تنشط فيها.

#### 4.1 أهداف البحث:

- إبراز ماهية التدقيق الاجتماعي بالنظر لأهميته الاستراتيجية؛
- توضيح المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية؛
- تقديم إطار نظري لتطوير مفهوم تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

#### 5.1 المنهج المتبع:

نظرا لطبيعة الموضوع، تم الاعتماد من خلال هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي باعتماد التحليل لمضامين كل من التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية، ومن ثم الربط بينهما، من أجل الوصول إلى إبراز مفهوم تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

#### 6.1 هيكل البحث:

- لمعالجة الاشكالية وتساؤلاتها الفرعية، تضمنت هذه الورقة البحثية ثلاثة محاور وهي:
- مفهوم التدقيق الاجتماعي؛
  - الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛
  - تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

## 2. مفهوم التدقيق الاجتماعي

بدأ الاهتمام بموضوع التدقيق الاجتماعي في الجزائر من قبل الباحثين والمهنيين بداية التسعينيات، حيث تزامن مع ظهور الإصلاحات الاقتصادية وبرامج إعادة الهيكلة، استقلالية المؤسسات وانفتاح السوق الوطنية على الأسواق الدولية من خلال مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ومعاهدة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث تزايدت البحوث الأكاديمية حول الموضوع من قبل الباحثين فقد ظهرت الجمعية الجزائرية للموارد البشرية (ALGRH) التي تضم عدداً من المختصين والمهتمين بالموارد البشرية عام 1991، فظهرت الجمعية الجزائرية للتدقيق الجزائري (AAAS)، أما بالنسبة للتطبيقات الفعلية للتدقيق الاجتماعي فهي محتشمة وإن تمت فمن قبل مكاتب دولية ومكلفة. (قايد ، 2012)

### 1.2 تعريف التدقيق الاجتماعي:

التدقيق الاجتماعي هو عملية فحص الأداء الاجتماعي لنشاط أو برنامج أو سياسة أو مؤسسة وذلك بإجراء تشخيص منظم لجمع الأدلة والقرائن والوصول إلى تقييم الأداء الاجتماعي ممثلاً في البرامج والأنشطة الاجتماعية بهدف التأكد من مدى التزام المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية ومدى فعالية أدائها لهذه المسؤوليات في ضوء مجموعة من المعايير المعتمدة والمقبولة والملائمة ثم التقرير عن ذلك كله للأطراف المعنية لمساعدة المؤسسة في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها، بناءً على الأثر الاجتماعي لها بالارتباط بأهدافها وأهداف أصحاب المصالح. (سكاك، 2011، صفحة 211) و (Karmakar, 2017, p. 228)

حيث يتم القيام بعملية التدقيق الاجتماعي باتباع الخطوات التالية: (مقدم،

2014/2013، صفحة 179)

- تحديد مجالات الأداء الاجتماعي، الأداء الاجتماعي الداخلي، الأداء

الاجتماعي البيئي الخارجي والأنشطة الاجتماعية المتعلقة بالمنتج؛

- فحص وتدقيق الأنشطة الاجتماعية، من أساليب الفحص: الشهادات والإقرارات، المعاينة والجرد الفعلي واستخدام قوائم الاستقصاء، المراجعة المستندية والمحاسبية، الفحص الفني والاستفسارات الشفوية؛
- إعداد تقرير التدقيق الاجتماعي، ويتضمن معلومات عن مجالات النشاط الاجتماعي ويكون داخلياً وخارجياً.

## 2.2 أهمية التدقيق الاجتماعي:

تتجسد أهمية التدقيق الاجتماعي في ما يسهم به من نتائج تصب في صميم تحقيق أهداف المؤسسة وفوائد للمستفيدين بتدقيق العمليات وتقديم الخدمات في نفس الوقت، ويمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية في كل مرحلة من مراحل التخطيط والتنفيذ والتشغيل والصيانة، إذ يعتبر التدقيق الاجتماعي الضمان المنطقي لمراقبة العمليات المتبعة والقرارات المتخذة بصورة جيدة وتسهم في تحقيق أهداف المؤسسة، من خلال العمل على الوظيفة كلياً أو جزئياً، حيث يدخل التدقيق الاجتماعي في جميع أنشطة الموارد البشرية من: استقطاب، وتوظيف، وتدريب، وترقية، وعلاقات العمل جماعي والظواهر المرتبطة بها من تحفيز ودوران العمل وذلك من خلال ما يلي: (الحسناوي صالح و خزعل بصير، 2017، صفحة 110)

- تزويد المديرين بالمعلومات الخاصة بالتحليل والتقييم أثناء التنفيذ وكذا التشخيص الدقيق للظروف البيئية المحيطة فيما تعتمده القيادة للوصول إلى النتائج المرجوة من خلال تطبيق البرامج والسياسات؛
- رفع كفاءة الأفراد بدراسة الحالة الاجتماعية، تحديد المخاطر وتقديم المعالجات؛

- العمل على تمكين الأقسام بتخطيط وإدارة وقياس الأنشطة غير المالية ومراقبتها داخلياً وخارجياً، باعتبارها تقيماً لمستقبل المؤسسة وأداة للمساءلة الاجتماعية؛
- توفير المدخلات المهمة، تقييم الأنشطة المؤثرة على الرفاه الاجتماعي بالشكل الصحيح وتحديد المنافع الاجتماعية لكل مشروع وهذا من خلال: توفير الأساس الاستراتيجي لإدارة المسؤولية الاجتماعية، تسهيل التعلّم التنظيمي حول كيفية تحسين الأداء الاجتماعي والعمل على إطلاع كل من المؤسسة والمجتمع على التخصيصات من مواردها؛
- تدقيق الحسابات الاجتماعية من حيث توفير المعلومات وتفاصيل الموارد المالية وغير المالية وتنظيم وتدقيق معلومات المستخدمين والمستهلكين النهائيين، ما يتيح المجال أمام الإداريين والمسؤولين من معرفة التفاصيل الدقيقة للعمل ويمكن الأفراد من مساءلة الإدارة.

### 3.2 مجالات التدقيق الاجتماعي:

هناك ثلاثة مستويات محدّدة لممارسة التدقيق الاجتماعي وهي: المستوى الوظيفي الإداري، مستوى التسيير الإجرائي، والمستوى الاستراتيجي القيادي. (سكاك و هباش، دور التدقيق الاجتماعي في إطار الحوكمة المسرولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي، 2009)

### 1.3.2 المستوى الوظيفي الإداري:

حيث يهدف التدقيق الاجتماعي هنا إلى تفادي الأخطار من خلال الحصول على النتائج والتوصيات الفورية والعاجلة، فهو تدقيق قصير المدى يمس فحص المعلومات المتاحة عن طريق اختبار مصداقيتها وطرق تحليلها ومصادرها وغيرها، وتجدر الإشارة هنا إلى اعتماد التدقيق الاجتماعي على المعطيات الاجتماعية، كما يدرس مدى مطابقة

الإجراءات والأنظمة والتشريعات المفروضة على المؤسسة (تدقيق المطابقة). حيث يتدخل في عمليات انسياب وإعلان المعلومات وطرق الاتصال الداخلي في المؤسسة ومسك السجلات الالزامية.

### 2.3.2 مستوى التسيير الاجرائي:

يتوسط التدقيق الوظيفي والتدقيق القيادي، له دور هام في العمل على احترام تطبيق الاجراءات في مجال تسيير الموارد البشرية ومتابعة السياسات والاجراءات على المدى المتوسط والطويل كما يعمل على تطبيق التوصيات التي يتوصل إليها التدقيق الوظيفي. يقوم التدقيق الإجرائي بمراقبة البرامج والإجراءات الاجتماعية قيد التنفيذ ومعرفة صحة تطبيقها ومدى ملاءمتها للأهداف المسطرة ودرجة قدرة الأفراد على الوصول إلى النتائج المحددة، وهو يهدف إلى اعطاء حركية لتسيير الموارد البشرية في تحقيق القيادة المثلى عبر قياس التأثيرات الممكنة وتقييم آثارها على المؤسسة، فهو تدقيق الفعالية الاجتماعية للمؤسسة.

### 3.3.2 المستوى الاستراتيجي القيادي:

يهدف التدقيق القيادي إلى المساهمة في وضع السياسات في المجال الاجتماعي وتحديد البرامج على الأمد المتوسط والطويل كما يتيح الاندماج ضمن مراحل التخطيط العام للمؤسسة.

هذا التقسيم لا يعفي المدقق الاجتماعي من البحث على هذه المستويات الثلاث معاً لتحديد الاختلالات والانحرافات الممكنة لكل مستوى.

### 3. الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

يؤكد مفهوم المسؤولية الاجتماعية على أهمية أن تؤدي المؤسسة دورها تجاه كل الأطراف المتعاملة معها، باعتبارها وحدة اقتصادية اجتماعية تؤثر وتتأثر بأصحاب المصلحة.

#### 1.3 تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

لقد تعددت المصطلحات المرادفة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ونجد منها: مواطنة الشركات، العطاء الخيري المؤسسي، العطاء المؤسسي ومشاركة المؤسسات في المجتمع. كما شهد تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تغيرات جوهرية على مر الزمن، ولا يزال يتطور مع تطور المجتمع وتوقعاته، ولا يوجد تعريف للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يحظى بقبول عالمي، وكذا لا يوجد توافق بشأن قائمة نهائية للقضايا التي يشملها، ويسلم عادة بأن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ليست عملاً خيرياً من جانبها وليست امتثالاً مطلقاً للقانون، والقاسم المشترك بين معظم التعاريف أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مفهوم تدرج بموجبه المؤسسات الشواغل الاجتماعية والبيئية في السياسات والأنشطة الخاصة بأعمالها التجارية قصد تحسين أثرها في المجتمع، (رايس و نوي، 2012) وذلك بمراعاة الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في إدارتها وفي إدارة علاقاتها مع أصحاب المصالح لإشباع رغباتهم. (فلاق، 2016، صفحة 48)

#### 2.3 أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

وجدت بعض المؤسسات في المسؤولية الاجتماعية أداة لتحسين الأداء العام، بينما وجدها البعض الآخر ضرورية للحصول على قبول من المجتمع لأنشطة المؤسسة، أمّا فريق ثالث من المؤسسات، فتحفزه مجموعة من القيم الجوهرية وحسّ المسؤولية الأخلاقية والمعنوية (المعهد الدولي للاستشارات الادارية والتنمية، 2007، صفحة 12).

إن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية لم يكن دوماً طوعياً، فالعديد من المؤسسات والمجتمعات أصبحت على وعي بها فقط بعد أن تقاجنوا بردود الجمهور حول قضايا لم يعتقدوا من قبل أنها جزء من مسؤولياتهم، وقد أصبحت ذات أهمية في مجال الأعمال نتيجة لعوامل عدة من بينها:

- سلوك المؤسسات السيئ اتجاه العملاء ومعاملتهم بصورة غير عادلة؛
  - تجاهل البيئة ونتائج الأعمال التنظيمية؛
  - سلسلة إمداد المؤسسة، أي ما يحدث في المؤسسات الأخرى التي تتعامل معهم المؤسسة، كمورديها ومورديهم.
- ومن فوائد تطبيق المسؤولية الاجتماعية بناء علاقات قوية وإيجابية في المجتمع، حيث تساهم في تحسين سمعة المؤسسات وإبراز التوجه الإنساني مما يعزز ارتباطها بالمجتمع، أما فوائد المسؤولية الاجتماعية للمجتمع بذاته القدرة على الحصول على الخدمات التي يحتاجها في مختلف الجوانب الضرورية مثل النقص في الخدمات التعليمية، الصحية، الثقافية أو الاقتصادية في المجتمع. (رحماني و حوحو، 2012، صفحة 41)

### 3.3 مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

- تشمل المسؤولية البيئية مجالات: المساهمات العامة، الموارد البشرية، الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية، ومساهمات المنتج أو الخدمة، (خمرة، 2007، صفحة 82)
- حيث تقوم على تسع مبادئ نلخصها كما يلي: (مسان، 2014/2013، صفحة 57)
- الحماية وإعادة الإصلاح البيئي، بتقديم المؤسسة لمنتجات وخدمات وممارسة العمليات والأنشطة اليومية التي تراعي البيئة، مع الترويج للتنمية المستدامة؛
  - القيم والأخلاقيات، حيث يقع على عاتق المؤسسات تطوير وتطبيق المواصفات والممارسات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع أصحاب المصلحة؛

- المساءلة والمحاسبة، الكشف عن البيانات وتقديم المعلومات الضرورية لطالبيها من أصحاب المصلحة في أي وقت يحتاجونها لاتخاذ القرارات؛
- تعزيز السلطات، تحقيق الموازنة بين مصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والموردين والمجتمع وغيرهم من أصحاب المصلحة؛
- الأداء المالي والنتائج، تعويض المساهمين بالأرباح والعوائد، مع المحافظة على الأصول والممتلكات، وتعزيز النمو على المدى الطويل؛
- مواصفات موقع العمل، إعتبار العاملين شركاء قيّمين في العمل، من خلال إحترام حقوقهم وتوفير بيئة عمل آمنة وصديقة وخالية من المضايقات؛
- العلاقات التعاونية، العدالة والأمانة مع مختلف الشركاء؛
- المنتجات والخدمات ذات الجودة، الاستجابة لحاجيات وحقوق الزبائن بتوفير منتجات وخدمات ذات قيمة وجودة عالية؛
- الارتباط المجتمعي، تعميق العلاقات مع المجتمع، والتعاون والمشاركة لجعله المكان الأفضل للحياة وممارسات الأعمال.

#### 4.3 مؤشرات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

توجد أربعة مؤشرات أساسية يتم من خلالها تقييم المسؤولية الاجتماعية وهي تتمثل في أربعة عناصر وهي: الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة، الأداء الاجتماعي لحماية البيئة، الأداء الاجتماعي للمجتمع، الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج. (ضيافي، 2014، صفحة 5)

#### 1.4.3 الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:

ويشمل كل تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدّمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم، وتقوم المؤسسة بالالتزام

بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية وتكوينهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما إلى ذلك.

### 2.4.3 الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:

ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدةً رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك.

### 3.4.3 الأداء الاجتماعي للمجتمع:

ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية، ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتكوين الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.

### 4.4.3 الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج:

ويشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث يتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتكوين وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين.

### 5.3 استراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية:

تتمثل هذه الاستراتيجيات فيما يلي: (سلامي و سيقرة، 2013، صفحة 4)

### 1.5.3 استراتيجية الممانعة أو عدم التبني:

تهتم بالأولويات الاقتصادية للمؤسسات دون تبني أي دور اجتماعي لأنه يقع خارج نطاق مصالحها التي يجب أن تتركز على تعظيم الربح.

### 2.5.3 الاستراتيجية الدفاعية:

أي دور اجتماعي محدود يطابق المتطلبات القانونية لحماية المؤسسة من الانتقادات.

### 3.5.3 استراتيجية التكيف:

تعتمد الإنفاق في الجوانب المرتبطة بالمتطلبات الأخلاقية والقانونية والاقتصادية، حيث يكون لها دور اجتماعي واضح من خلال التفاعل مع الأعراف والقيم وتوقعات المجتمع.

### 4.5.3 استراتيجية المبادرة التطوعية:

تأخذ الإدارة هنا زمام المبادرة في الأنشطة الاجتماعية وذلك بالاستجابة للكثير من المتطلبات الاجتماعية بما يتناسب مع المواقف المختلفة، وهي تتميز بأن الأداء الشامل للمؤسسة يأخذ في الاعتبار ألا تكون القرارات المتخذة ذات أثر معاكس لتطلعات المجتمع ومصالحته.

## 4. تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

### 1.4 المسؤولية الاجتماعية كأساس للتدقيق الاجتماعي:

إن الضغوط الشديدة والمتعددة الأطراف على المؤسسات من أجل تحمل مسؤوليتها الاجتماعية سواء في عملياتها ومنتجاتها وخدماتها أو حيال الجمهور الذي تتعامل معه والمجتمع الذي تعمل في كنفه، أدى بالمؤسسات الى اعتماد آلية يبرز من خلالها مدى التزامها بالمسؤولية الاجتماعية وأدائها ومبادراتها في إطار هذه المسؤولية، والمتمثلة في التدقيق الاجتماعي. (عبود نجم، دت، صفحة 211)

إن وضع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حيز التطبيق يسمح لهذه الأخيرة بتحديد إستراتيجية جديدة من خلال تحليل: الفرص والتهديدات المرتبطة بالأسواق، ونقاط قوة وضعف المؤسسة؛ وهذا هو أساس عمل التدقيق الاجتماعي من خلال مختلف الوسائل التي يتيحها للمؤسسة في الكشف عن الحقائق باستعمال منهجية عمل صارمة تشخيص المحيط الداخلي والبيئة الخارجية. (سكاك و هباش، دور التدقيق الاجتماعي في إطار الحوكمة المسرولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي، 2009)

يعتبر التدقيق الاجتماعي إحدى أدوات المسؤولية الاجتماعية بالتركيز على الطرق

التالية: (Courville, 2003, p. 10)

- التحقق من المعلومة، لأن هذه الأخيرة يمكن أن تمثل مقارنة لنظام مرتكز (يستخدم في أنظمة إدارة المحاسبة الاجتماعية والبيئية)، لهذا يتموقع التركيز في إجراء معالجة العدالة الاجتماعية وقضايا المحاسبة الاجتماعية، أو يمكن أن تأخذ شكل تقدير الأداء لمعايير ومؤشرات معينة حيث تدمج بعض مبادئ المسؤولية الاجتماعية الإجراء والأداء معاً لأصحاب المصالح في قيامهم بإجراءات التدقيق؛
- التحقق من صلاحية المعلومة في التقرير، وهذا من طرف المؤسسة بحد ذاتها أو من قبل جهة أخرى كمستشار خارجي أو خبير مستقل أو عن طريق المشاركة؛
- نظام الاعتماد الاجتماعي التي تستخدم التدقيق الاجتماعي كأحد أنشطتها، وهي لديها معايير ومبادئ محدّدة تحظى بقبول واسع لها لضمان التحقق المستقل وتجنب الصراعات التنظيمية، وينبغي أن تكون هذه المعايير منفصلة عن المكونات الأخرى للتدقيق وعمليات الاعتماد، ويتم تكملتها عن طريق الهيكل التنظيمية؛
- إرضاء أصحاب المصالح (المستهلكين النهائيين، الموردين، المستثمرين) تتمثل لمعايير عالية للمحاسبة الاجتماعية بإمكانها إخضاع نفسها للتحقق، إذ يعمل

التدقيق الاجتماعي على التزام المؤسسة أو تسهيل المعايير باستخدام مقاربات مختلطة تتضمن مراجعة الوثائق، مقابلات، زيارات ميدانية للتحقق من قبل الآخرين؛

- مبادرات التعلم الذي يتموقع بين نظام التقارير ونظام الاعتماد، ذلك أن هدفها الأساسي هو إثبات كيف أن المحاسبة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية نفذت ودقت وذكرت في التقرير، وينبغي أن يكون لمبادرات التعلم معايير واضحة ومتطورة لخلق فرص لمختلف المقاربات للتحقق، وتتطلب المرونة. هذه المقاربات تقود التدقيق بين مختلف أصحاب المصالح للقيام بمختلف نماذج التحقق، كما أن هذه الأنشطة مهمة جداً لفهم كيفية قيادة التدقيق الاجتماعي؛

- الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية هو نموذج آخر من أنشطة التحقق وهي مرتبطة بالمعلومات مثل المعلومات التي يتم جمعها عن طريق الاستبيان الذي تركز أسئلته حول الالتزام مع مدخلات أنظمة الإدارة ولكن تتضمن معلومات فعالة تم التوصل إليها من طرف المؤسسة والتي نادراً ما يتم التحقق منها من قبل هيئة مستقلة، هذه المعلومات منظمة عبر شاشات ضمن قاعدة البيانات، في حين أن أنواع مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي تركز على التحقق من المعلومات المدرجة ليست شاملة.

#### 2.4 أوجه ارتباط التدقيق الاجتماعي بالمسؤولية الاجتماعية:

إذا كان التقرير السنوي مجهزاً بالكشف الاجتماعي الكافي، فإن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتنفيذ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الموضح في التقرير السنوي سوف يكون مفهوماً ولا يتسبب في تفسير غير صحيح ذلك أن توفير معلومات كافية من المتوقع أن تكون مفيدةً لصنع القرار من قبل أصحاب المصلحة كمستخدمين للبيانات

المالية. غير أن التنفيذ يصادف مشكلة كيفية التأكد من أن المؤسسة تقوم بمسئوليتها الاجتماعية وفقاً لمدونة قواعد السلوك الخاصة بالمؤسسات ما يتطلب المزيد من الأجهزة التقنية، حيث يتم الإبلاغ عن طريق مؤسسة تدعي أنها تعمل بشكل مسؤول، ويتم التحقق مما تم الإبلاغ عنه من قبل المؤسسة من قبل طرف مستقل. نفس الأمر بالنسبة للرقابة المستقلة (المراقبة المستقلة)، حيث تدرج عمليات التدقيق الاجتماعي في آلية التحقق، ومن المتوقع أن يوفر التدقيق الاجتماعي معلومات وجودة دقيقة للأطراف ذات المصلحة.

يمكن الوصول إلى الإفصاح عن أداء المحاسبة الاجتماعية للمؤسسات، على المستويين الداخلي والخارجي، من خلال مقارنة التدقيق الاجتماعي، أي قياس أثر البرامج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإبلاغ عنها، وكذلك المؤسسات ذات التوجه الاجتماعي التي تعمل بشكل منظم، حيث يطلب من مديري المؤسسة إعداد قائمة نشاط ذي عواقب اجتماعية، وبمجرد إنشاء هذه القائمة، يقوم المدققون الاجتماعيون بتقييم وتحديد مدى تأثير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. (Luthan & Edmawati, 2015, pp. 15-16)

تجدر الإشارة إلى أن عمليات التدقيق الاجتماعي تجرى بانتظام من قبل مجموعة من الاستشاريين الداخليين والخارجيين، كجزء من عمليات الفحص الداخلية المنتظمة، حتى يعرف المدراء العواقب الاجتماعية لأنشطتهم.

#### 3.4 مفهوم تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هو تدقيق شامل للمسؤولية فيما يتعلق بإدارة الجودة، والممارسات البيئية والحفاظ على الطاقة والموارد البشرية وحقوق الإنسان والعلاقات المجتمعية وهذا بالاعتماد على المشاركة والالتزام؛ حيث يغطي التدقيق الشامل، على الأقل، العملاء والموظفين، المنتج أو الخدمة والمجتمعات المحلية.

يتم تطوير تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عبر الخطوات التالية:

(Waddock & Smith, 2000, pp. 79–80)

- كسب التزام الرئيس التنفيذي؛
- تعيين لجنة لتوجيه عملية التدقيق؛
- تعيين فريق تدقيق (مراجعي الحسابات، المديرين الرئيسيين والتنظيميين، خبراء التنمية) لطرح الأسئلة لاستخدامها في فحص المؤسسة؛
- تشخيص ثقافة المؤسسات والتحقيق للوظائف المعينة، مثل علاقات الموظفين وحقوق الإنسان والمجتمع، العلاقات (الأثر الاجتماعي للمؤسسة) وبرامج الجودة، والممارسات البيئية؛
- تحليل بيان المهمة، والبحث عن الظروف عندما لا تتطابق المهمة / الأهداف المعلنة مع أداء المؤسسة الفعلي؛
- البحث عن الأسباب الأساسية الكامنة وراء عدم اتساق الأداء والأهداف؛
- جمع معلومات الصناعة ذات الصلة، الدراسات المرجعية الحالية، والمعلومات المتاحة عن المنافسين ومعايير الصناعة في كل منطقة وظيفية محدّدة؛
- مقابلة أصحاب المصلحة لتحديد تصوراتهم حول المؤسسة المسؤولة عن الوتيرة الاجتماعية ومقارنة البيانات الداخلية وتصورات الجهات المعنية الخارجية من خلال طرح أسئلة حول أداء المؤسسة وأنظمة الإدارة وردود العملاء والتزويد، ممارسات الإدارة، ومستوى إدارة الموارد البشرية، إدارة المنتج / الخدمة، تدقيق الحسابات، القيم، الممارسات والتكاليف، سجلات الصحة والسلامة، دوران الموظفين، السياسات المتعلقة بالترقيات والأجور، المظالم، تقليص حجم حقوق الانسان، الاستعانة بمصادر خارجية، الموردين، المخزون، قادة المجتمع والاتصالات الإعلامية والهيئات التنظيمية أيضًا.

- عندما يتم الكشف عن المشكلات يفكر فريق التدقيق في استبدال موظف ساخط، على سبيل المثال، ما يؤدي إلى تكاليف مراجعة السير الذاتية، والتفاعل، الإعلان، واتخاذ القرار، وقد تكون التكاليف الحقيقية لهذا التحول معنوية كما يمكن توفير المال عن طريق إعادة تدوير الورق أو تقليل استخدام الورق من خلال الاتصالات الالكترونية، ما يساعد على تقدير التكلفة القائم على النشاط.

## 5. خاتمة:

يعتبر المورد البشري كإسما لل مؤسسة وهذا ما يفرض ضرورة مراقبة هذا المورد والمحافظة عليه بل تطويره ما يحتم القيام بعملية التدقيق الاجتماعي وفق منهجية معينة، باعتباره منهج علمي عملي واستراتيجي متكامل لقياس وتطوير أداء الموارد البشرية من أجل تخفيض المخاطر المحيطة بالمؤسسة، حيث يساهم التدقيق الاجتماعي في رفع فعالية المؤسسات وتحسين أدائها الاجتماعي من خلال دمج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ضمن استراتيجيتها الشاملة حتى ما تعلق منها بالتدقيق الذي أصبح عملياتياً يشمل جميع جوانب إدارة المؤسسة ليصبح التدقيق الاجتماعي وسيلة استراتيجية ضرورية والاكثر ملاءمة من أجل قيادة المؤسسة نحو تحسين كفاءة مواردها البشرية ومن ثم كفاءة المؤسسة في ضوء تدقيق مسؤوليتها الاجتماعية واستحداث أجهزة لدعم تسيير الموارد البشرية كخلايا التدقيق الاجتماعي للتمكن من اتخاذ اجراءات التصحيحية اللازمة للاختلالات وفي الوقت المناسب، إذ يستفاد من التدقيق الاجتماعي في وضع الخطط والبرامج ورسم السياسات والاهداف الاستراتيجية للمؤسسة وفي تحقيق هذه الأخيرة وفي الأجل المحددة.

## 1.5 النتائج:

- التدقيق الاجتماعي هو فحص الأداء الاجتماعي من خلال القيام بتشخيص منظم لتقييم الأداء الاجتماعي؛
- يحظى التدقيق الاجتماعي بأهمية بالغة بفضل خصائصه المتمثلة في: النظرة الشمولية والمتعددة، المقارنة، الانتظام، المراجعة، الإفصاح، المشاركة، تعدد الاتجاهات؛
- هناك ثلاثة مستويات محددة للتدقيق الاجتماعي: المستوى الوظيفي الإداري، مستوى التسيير الإداري، المستوى الاستراتيجي القيادي، والأفضل هو البحث على هذه المستويات الثلاث معاً لتحديد الاختلالات والانحرافات الممكنة لكل مستوى؛
- تسمح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بتحديد استراتيجية جديدة من خلال تحليل: الفرص والتهديدات المرتبطة بالأسواق، ونقاط قوة وضعف المؤسسة؛ وهذا هو أساس التدقيق الاجتماعي عبر تشخيص المحيط الداخلي والبيئة الخارجية؛
- تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات فيه ما يتعلق بإدارة الجودة، والممارسات البيئية والحفاظ على الطاقة والموارد البشرية وحقوق الإنسان والعلاقات المجتمعية وهذا بالاعتماد على المشاركة والالتزام.

## 2.5 اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى (التدقيق الاجتماعي يعنى بتدقيق أداء الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية) خاطئة ذلك أن التدقيق الاجتماعي يهدف للتأكد من مدى التزام المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية في ضوء مجموعة من المعايير المعتمدة، ما يجعل من التدقيق الاجتماعي مرتبطاً بالمسؤولية الاجتماعية؛

- الفرضية الثانية (تتعلق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بتحمل المؤسسة الاقتصادية لتبعات نشاطها تجاه العاملين فيها) خاطئة لأن تقييم المسؤولية الاجتماعية يتم بناء على مؤشرات: الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة، الأداء الاجتماعي لحماية البيئة، الأداء الاجتماعي للمجتمع، والأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية لا تقتصر فقط على الأداء الاجتماعي للعاملين؛
- الفرضية الثالثة (تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يعنى بمراقبة مدى مراعاة المؤسسة الاقتصادية للبيئة التي تنشط فيها) خاطئة ذلك أن تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لا يقتصر على الممارسات البيئية فقط، فهو يشمل أيضا المسؤولية فيما يتعلق بإدارة الجودة، والحفاظ على الطاقة والموارد البشرية وحقوق الإنسان والعلاقات المجتمعية وهذا بالاعتماد على المشاركة والالتزام؛ حيث يغطي، على الأقل، العملاء والموظفين، المنتج أو الخدمة والمجتمعات المحلية.

## 6. قائمة المراجع:

### • المؤلفات:

المعهد الدولي للاستشارات الادارية والتنمية، (2007)، الشركات السعودية والمسؤولية الاجتماعية التحديات وسبل التقدم، تمكين للاستشارات الإدارية والتنمية، السويد.  
فلاق، محمد، (2016)، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال، دار اليازوري، الأردن.  
عبود نجم، نجم، (د ت)، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الاعمال، دار الوراق، الأردن.

### • الأطروحات:

خمرة، الطاهر، (2007). المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سوناطراك. مذكرة ماجستير. العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.  
مسان، كرومية. (2014/2013). المسؤولية الاجتماعية وحماية المستهلك في الجزائر دراسة حالة المؤسسات العاملة بولاية. أطروحة نكتوراه. إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.  
مقدم، وهيبة. (2014/2013). تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري. أطروحة نكتوراه. علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة وهران، الجزائر.

### • المقالات:

سكاك مراد. (2011). تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات دراسة ميدانية لبعض مؤسسات ولاية سطيف. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (11)، 195-220.  
الحسناوي صالح مهدي ، و خزعل بصير خلف. (2017). أثر التدقيق الاجتماعي على حوكمة الموارد البشرية في المنظمات: دراسة استطلاعية تحليلية لعينة من أعضاء هيئة التدريس في كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء. مجلة الادارة والاقتصاد، 06 (22)، 106-125.  
ضيافي نوال. (2014). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية دراسة مجمع شي علي للأنايب سيدي بلعباس. مجلة التنظيم والعمل، 03 (01)، 5-26.

Courville S. (2003). social accountability audits : challenging or defending democratic governance ? *law & policy*, 25(03), 297–269.

Luthan E., & Edmawati S. (2015). analysis of corporate social responsibility implementation and social audit at PT semen padang. *international journal on economic and social sciences*, 01(01).50–60.

R Karmakar. (2017) a thematic review of social audit in India. *international journal of social science*, (04)6 . 227–232.

Waddock S., & Smith, N. (2000). corporate responsibility audits : doing well by doing good. *Sloan management review*. 75–83.

• المداخلات:

سلامي، منيرة، و سيقرة، رفيقة، (25-26 11, 2013)، أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على أداء الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة مقارنة بين مؤسسة إيلاف ترين، الضياء وليند غاز بولاية ورقلة، الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

رايس، حدة ، و نوي، فاطمة الزهراء. (06-07 05, 2012). دور المسؤولية الاجتماعية في معالجة الأزمات الاقتصادية دراسة اسلامية. الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري. جامعة بسكرة. الجزائر.

سكاك، مراد، و هباش، فارس. (20-21 10, 2009). دور التدقيق الاجتماعي في إطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي. الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية. جامعة فرحات عباس سطيف. الجزائر.

رحماني، موسى ، و حوحو، فطوم. (03-04 12, 2012). المسؤولية الاجتماعية بين الرؤيا الاسلامية والرؤية الوضعية المعاصرة ودورها في التنمية المستدامة. الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي. جامعة قالم. الجزائر.

فايد، نور الدين أحمد. (06-07 05, 2012). دور التدقيق الاجتماعي في دعم حوكمة الشركات. الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري. جامعة بسكرة. الجزائر.